

Distr.  
LIMITED

E/ESCWA/CL1.CCS/2022/WG.6/  
Outcome document  
12 September 2022  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



## اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي لاستعراض منتصف المدة الشامل  
للعقد الدولي للعمل من أجل الماء  
بيروت، 18-19 أيار/مايو 2022

### الوثيقة الختامية

عُقد الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي لاستعراض منتصف المدة الشامل للعقد الدولي للعمل من أجل الماء يومي 18 و19 أيار/مايو 2022 في بيت الأمم المتحدة في بيروت وعبر الإنترنت. وقد نظمت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، وذلك في أعقاب عدة اجتماعات تشاورية عقدتها المجموعة التشاورية الإقليمية بين الوكالات المعنية وأصحاب المصلحة المتعددين بشأن العقد الدولي للعمل من أجل الماء. وتتألف هذه المجموعة التي أنشأتها الإسكوا لدعم الأعمال التحضيرية الإقليمية لاستعراض منتصف المدة الشامل من: ممثلين عن المنظمات الإقليمية والدولية ومنظمات الأمم المتحدة التي تساهم في أعمال اللجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري العربي للمياه، وأعضاء منصة التعاون الإقليمي/التحالف القائم على القضايا الذين يعملون على قضايا المياه، وأعضاء مجموعة المناقشة الإقليمية للدول العربية في لجنة الأمم المتحدة المعنية بالمياه<sup>(1)</sup>.

وقد حضر الاجتماع ممثلون عن 18 دولة عربية من الوزارات والمؤسسات الوطنية ذات الصلة، وممثلون رفيعون عن المنظمات الإقليمية والوطنية المعنية، بما في ذلك منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، وعن الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا المياه التي تؤثر على الدول العربية. وتناول الاجتماع الأولويات الإقليمية والتقدم

(1) تتألف المجموعة التشاورية الإقليمية من ممثلين عن اللجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري العربي للمياه، والمكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، ومجموعة البنك الدولي، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، والمجلس العربي للمياه، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا (سيدار)، وأسبوع القاهرة للمياه، والشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد)، والمعهد الدولي لإدارة المياه، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والرابطة الدولية للهيدروجيولوجيين، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والرابطة الدولية لموارد المياه، والاتحاد الدولي للمؤسسات الخاصة للإمداد بالمياه (أكوافيد)، وجمعية علوم وتقنية المياه.

المحرز نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً المتعلقة بالمياه، بقصد تنوير استعراض منتصف المدة الشامل للعقد الدولي للعمل من أجل الماء المقرر عقده على المستوى العالمي خلال مؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023 (نيويورك، 22-24 آذار/مارس 2023). وشملت النقاشات أحدث المستجدات بشأن الأمن المائي والإدارة المتكاملة للموارد المائية في المنطقة؛ ومسائل الحصول على إمدادات المياه والصرف الصحي، وخاصة في ظل الأزمات؛ والتقدم الإقليمي في التعاون في مجال المياه العابرة للحدود والعمل المناخي؛ وقضايا ربط المياه عبر القطاعات؛ وتحسين كفاءة استخدام المياه. وبالإضافة إلى ذلك، تناولت النقاشات أيضاً المسرّعات الرئيسية للتقدم نحو تحقيق أهداف العقد، بما في ذلك تمويل المياه، والابتكار وترويج المعرفة، والتشبيك، وتنمية القدرات.

وسلّط الاجتماع الضوء على أهمية الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وضمان توفر البيانات والوصول إليها، وتشجيع الابتكار والتكنولوجيات، وتيسير الحصول على تمويل المياه، وتنفيذ تنمية القدرات، وتعزيز المعرفة حول المياه، وتشجيع التعاون العابر للقطاعات سعياً إلى تحقيق أهداف العقد.

وفي ما يلي الرسائل الرئيسية الناتجة عن الاجتماع كما عن الأنشطة الإقليمية الأخرى التي نُظمت في سياق العقد الدولي للعمل من أجل الماء. وستُنقل هذه الرسائل إلى الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوزاري العربي للمياه لتنوير تحضيرات الدول العربية لمؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023.

## الرسائل الرئيسية

### رسائل عامة

- الإدارة المتكاملة للموارد المائية ضرورية للتخفيف من آثار تفاقم ندرة المياه العذبة في المنطقة العربية، بما في ذلك ندرة المياه الجوفية والموارد المائية العابرة للحدود. وعلى الرغم من إحراز تقدم ملحوظ في تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية بين عامي 2017 و2020، لا تزال المنطقة تحتاج، كي تتوصل إلى تحقيق المقصد 5-6 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، إلى مضاعفة معدل التنفيذ، مع إيلاء اهتمام خاص للتمويل الذي حقق أقل قدر من التقدم.
- تتفوق متوسطات المنطقة على المتوسطات العالمية في ما يتعلق بمقاصد هدف التنمية المستدامة 6 المعنية بالحصول على خدمات المياه والصرف الصحي، إلا أن التفاوتات الكبيرة بين المناطق الحضرية والريفية لا تزال قائمة، وتمثّل النزاعات، كما الاحتلال، صعوبات خطيرة.
- تعتمد البلدان العربية جميعها تقريباً لتلبية احتياجاتها المائية اعتماداً كبيراً على موارد مائية عابرة للحدود. ومع ذلك، لا توجد ترتيبات تعاونية عابرة للحدود لعدد كبير من أحواض الأنهار وطبقات المياه الجوفية العابرة للحدود في المنطقة.
- في المنطقة العربية التي تعاني ندرة المياه، يرتبط التكيف مع تغيّر المناخ ارتباطاً وثيقاً بالمياه. وقد تلقت المنطقة من الديون أكثر مما تلقت من المنح بـ 8.5 مرات ومن دعم للتخفيف أكثر مما للتكيف بـ 3.5 مرات؛ وذلك كله دون أن تصل المنافع إلى الفئات الأكثر هشاشة. وبالإضافة إلى ذلك، لم تتلقَ البلدان العربية الستة الأقل نمواً (جزر القمر

وجيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا واليمن) غير 5 في المائة من إجمالي الالتزامات و18 في المائة من التزامات التكيف (2013-2019).

- يبلغ متوسط كفاءة استخدام المياه 10 دولارات/م<sup>3</sup>، ما يعني تخلف المنطقة عن المتوسط العالمي الذي يقدر بـ 19 دولار/م<sup>3</sup>. ويبدو أن الجهود الرامية إلى تحسين كفاءة استخدام المياه قد حققت بعض النجاح، بالاعتماد المبكر لأهداف التنمية المستدامة وصياغة منهجيات المؤشرات. غير أن الافتقار إلى البيانات يجعل من الصعب إجراء تقييم موثوق للتقدم المحرز.
- لتعزيز توفر المياه وإنتاجيتها، هناك حاجة ماسة إلى التعاون بين القطاعات في جميع أنحاء المنطقة.

## الأولويات المواضيعية

### 1- الإدارة المتكاملة للموارد المائية

- لتعزيز الإدارة المتكاملة للموارد المائية ومؤشر أهداف التنمية المستدامة 6-5-1 ذي الصلة، هناك حاجة ماسة إلى: حوكمة متنسقة وتنسيق فعال ضمن القطاعات وعبرها؛ وصنع القرار القائم على الأدلة واتساق السياسات لوضع تشريعات فعّالة وشفافة؛ وتحسين توفر البيانات والمعلومات وإمكان الحصول عليها وتشاركها؛ والاستفادة من الابتكار والتكنولوجيات؛ وتعزيز التخطيط والإدارة على مستوى الأحواض؛ وتحقيق تعاون أوثق عبر الحدود؛ وتنمية القدرات؛ وإرادة سياسية قوية؛ ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين؛ واتباع نهج تشاركي يشمل المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث والخبراء والقطاع الخاص؛ وإطلاق طاقات الإناث والشباب.
- يمكن تحسين إدارة موارد المياه السطحية والجوفية من خلال أطر تنظيم وإدارة أحواض المياه الجوفية؛ وحقوق سحب المياه؛ وآليات تقييم وتسعير المياه الجوفية؛ وإدارة تغذية طبقة المياه الجوفية؛ وتجميع مياه الأمطار واستخدامها.

### 2- المياه للجميع

- خدمات المياه والصرف الصحي ليست مجرد سلعة، بل حق من حقوق الإنسان. وعلى ذلك، ينبغي أن تكون متاحة للجميع، لا سيما للفقراء والفئات الهشة، بغض النظر عن القدرة على تحمل التكاليف. وينبغي أن تُعطى أولوية لحصول الأفراد على مياه شرب مأمونة وخدمات صرف صحي، بغض النظر عن المخصصات للقطاعات الأخرى. ويمكن استخدام المحاسبة المائية وتدقيق الحسابات المائية لدعم التوزيع العادل للمياه.
- الحصول على المياه في حالات النزاع بالغ الصعوبة، بسبب الهجمات المباشرة على مشغلي المياه، ونهب وتدمير البنية التحتية، فضلاً عن التأثير غير المباشر لفقدان الموارد البشرية بسبب الهجرة والنزوح. وللانخفاض الطويل الأجل والتدريجي في تقديم خدمات المياه والصرف الصحي تأثير تراكمي. وعليه، للحيلولة دون تدهور التنمية وخدمات المياه نتيجة النزاعات الطويلة الأمد، تبرز الحاجة إلى تعزيز قدرة خدمات المياه على

الصمود في وجه الأخطار المتصلة بالنزاعات وغيرها من المخاطر، قبل الأزمات وأثناءها على السواء. وعلاوة على ذلك، ينبغي احترام القانون الإنساني الدولي لدى ضمان توفر المياه للجميع في ظل ظروف النزاع.

- لدى التصدي للتحديات التي تواجهها أثناء النزاعات الطويلة الأمد المجتمعات المحلية ومقدمو خدمات المياه والحكومات، ينبغي أن تؤخذ بالاعتبار تعقيدات خدمات المياه وطبيعتها النُظمية. وعلاوة على ذلك، يتعين على الجهات الفاعلة في مجال المساعدات الإنسانية والتنمية البشرية تعزيز شراكاتها في توقع النزاعات الطويلة الأمد وغيرها من الأزمات كما في الاستجابة لها.
- لتحسين تقديم الخدمات، هناك حاجة إلى زيادة الاستثمار في القدرات التقنية وقدرات الموارد البشرية لمشغلي المياه وفي البنية التحتية للمياه.
- في إمدادات المياه وخدمات مياه الصرف الصحي، يجب أن تؤخذ الطاقة وتكلفتها بالاعتبار.
- توصيات إلى منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي:

- ينبغي للمجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية التحرك بسرعة لتخفيف معاناة الناس في البلدان العربية التي يعتبر وضعها في ما يتعلق بالمياه حرجاً نتيجة الحروب والنزاعات.
- ينبغي مواءمة التدخلات الإنمائية مع الأولويات الوطنية، بالإضافة إلى زيادة التعاون بين الوكالات الإنسانية والإنمائية لتمتين منعة خدمات المياه قبل الأزمات الطويلة الأمد وأثناءها.
- ينبغي على الأمم المتحدة وكياناتها ذات الصلة دعم البلدان التي تعاني ندرة المياه في الوفاء بالتزاماتها الواردة في خطة عام 2030 تجاه تحقيق الحصول على المياه والصرف الصحي على نحو مأمون وآمن وقادر على الصمود ومستدام بيئياً وشامل للجميع. وينبغي أن تتلقى دعماً خاصاً بالبلدان التي تواجه ندرة مياه وتقع في مناطق أزمات و/أو تلك المتاخمة لمناطق كهذه، بالإضافة إلى البلدان التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين والنازحين.

### 3- التعاون في مجال المياه العابرة للحدود

- تشمل التحديات التي تواجه التعاون في مجال المياه العابرة للحدود نقص التمويل، والافتقار إلى البيانات وشح تبادلها، لا سيما في ما يتعلق بموارد المياه الجوفية، بالإضافة إلى الافتقار إلى الموارد التقنية والمالية اللازمة لجمع البيانات.
- ينبغي توسيع دائرة المشاركة، وتحديد الحلول المربحة للجميع وصوغ سياسات قائمة على العلم ترعى التعاون في مجال المياه. وينبغي أن يشمل التعاون، من بين جملة تدابير أخرى، التشارك في البيانات والرصد والتنبؤ والإنذار وتنمية القدرات.

- ينبغي وضع آليات إدارة المياه على نحو تعاوني وقائم على المعرفة، وإنشاء بنية حوكمة للتعاون العابر للحدود تشمل آليات قانونية وتقنية ومالية.
- ثمة حاجة ملحة إلى إنشاء مراكز بحوث للموارد المائية العابرة للحدود تتناول تبادل البيانات وجمعها وتقوم بدراسات جدوى للمشاريع ولآثار تغيير المناخ.
- ينبغي تنفيذ برامج تنمية القدرات في مجال وساطة ومفاوضات المياه، لا سيما في البلدان النامية، وذلك للمساعدة على الحيلولة دون نشوب نزاعات وتوفير فرص التعاون وإرساء الاستقرار والأمن الإقليميين من خلال الحوار السياسي ودبلوماسية المياه.
- يمكن للإعلام القيام بدور هام في تعزيز الثقة بين الأطراف والإرادة السياسية للتعاون في مجال المياه العابرة للحدود.
- توصيات إلى منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي:

على المجتمع الدولي أن يبذل المزيد من الجهد للحيلولة دون ندرة المياه الناجمة عن أنشطة بشرية وللحيلولة دون النزوح، ليس فقط ضمن الدول، بل أيضاً في السياقات العابرة للحدود وفي المناطق الخاضعة للاحتلال. ويتطلب تعزيز منعة المجتمعات المحلية المنكوبة أن تتعاون الدول على إدارة موارد المياه السطحية والجوفية العابرة للحدود والحفاظ على النظم الإيكولوجية النهرية وإجراء تقييمات أثر للمشاريع ذات الآثار العابرة للحدود.

#### المياه وتغير المناخ

-4

- تعتمد الدول العربية اعتماداً متزايداً على العلم لتوجيه سياساتها والتزاماتها بشأن المناخ، مثلاً، باستخدام النمذجة المناخية الإقليمية التي توفرها من خلال المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغيير المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية (ريكار) لتقييم تغيير المناخ على مستوى البلد/الحوض. كما تسعى الدول العربية أيضاً إلى توفير الأساس المنطقي المناخي للسياسات والمشاريع المناخية المتعلقة بالمياه. مع ذلك، ينبغي تعزيز تنفيذ التقييمات القائمة على العلم لإثراء العمل المشترك بشأن المياه والمناخ، وإنشاء قاعدة معارف إقليمية يتشارك فيها أصحاب المصلحة والشركاء الإقليميون.
- ينبغي تعميم التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره في جميع قطاعات المياه، كما في القطاعات المعتمدة على المياه كالزراعة، وزيادة فرص الحصول على التمويل المناخي لتحقيق التكيف.
- للحد من المخاطر وإنقاذ الأرواح، يلزم اتخاذ إجراءات لمعالجة قضايا المناخ والمياه. ويمكن تعزيز التعاون الوثيق بين السلطات العاملة في مجال المناخ وتلك العاملة في مجال المياه، وذلك مثلاً بإجراء استعراضات مشتركة للمساهمات المحددة وطنياً المخطط لها أو الجارية ولإجراءات خطط التكيف الوطنية.

- بسبب تغير المناخ، أصبحت الأحداث القصوى، كحالات الجفاف والفيضانات، أكثر تواتراً، ما يتطلب زيادة الاستثمارات في تمكين القدرة على الصمود وتعزيز إمكانات التعافي.

5- إدارة الموارد المائية وكفاءة استخدام المياه

- هناك حاجة للقيام بتنفيذ منسق عبر القطاعات للحلول التقنية والمالية والمؤسسية الفعالة لتحسين حوكمة المياه وزيادة كفاءة استخدامها وزيادة إنتاجيتها وتعزيز استدامتها. ومن الأمثلة على الجهود اللازمة خفض المياه غير المدرة للإيرادات وتعزيز استرداد التكاليف والاستدامة المالية.
- يجب تقديم الدعم لتطوير قدرات مشغلي المياه على تعزيز تشغيل الموارد المائية واسترداد التكاليف.
- ينبغي تحسين القدرات على الصعيد الوطني لتعزيز رصد كفاءة استخدام المياه عبر القطاعات. وهناك حاجة إلى تزويد صانعي القرارات المتعلقة بالموارد المائية ومخططي هذه الموارد بمبادئ توجيهية لتحسين تخصيص الموارد على المستوى الوطني.
- ينبغي تحسين استرداد التكاليف في المشاريع التي تديرها الحكومات بإشراك القطاع الخاص والمجتمعات المحلية ضمن أطر تعاونية واضحة وشفافة.
- ينبغي تحسين كفاءة توفير خدمات المياه؛ وتحديد القيمة الاقتصادية الدقيقة للمياه للقطاعات المختلفة، دون المساس بالقيم الاجتماعية والثقافية؛ كما تتعين مراجعة الاستراتيجيات لتعزيز العوائد المالية.
- ينبغي التحول من "استدامة العرض" إلى "استدامة الاستهلاك" عبر اعتماد الأدوات السياسية الاجتماعية-الاقتصادية البنوية الأكثر فعالية في تعزيز استرداد التكاليف.
- ينبغي احتساب وتقليل خسارات المياه الناجمة عن الإنتاج الزراعي وعن الفاقد والمهدر من الأغذية وما بعد الحصاد.
- تستخدم الزراعة المروية في المنطقة العربية حصة كبيرة من المياه، ولا يتمخض عنها غير ناتج اقتصادي منخفض، ما يؤثر سلباً على كفاءة استخدام المياه. ويجب أن يؤخذ بالاعتبار السياق الاجتماعي-الاقتصادي والبيئي والأمن الغذائي المحلي لدى حسابان كفاءة استخدام المياه في أنظمة إعادة تخصيص المياه.
- يمكن تحسين إدارة المياه الزراعية عن طريق رفع كفاءة الري وإنتاجيته من خلال: نُظْم الزراعة والري الحديثة، واعتماد نُظْم الزراعة الذكية، واختيار محاصيل مقاومة للجفاف والملوحة، وزيادة البحث والتطوير، وتضمين مناهج عن الأراضي الجافة في البرامج الأكاديمية، وتزويد المزارعين بالتدريب المناسب لاعتماد نظام زراعي حديث، وتوسيع مشاركة المزارعين في صنع القرار.

6- المياه عبر القطاعات/الموارد المائية غير التقليدية

- ينبغي تعزيز الشراكات والتعاون والتكنولوجيات وآليات التمويل عبر القطاعات، وكذلك الأطر المؤسسية التي تربط بين المياه والقطاعات الأخرى ذات الصلة.
- ينبغي أن يظل الأمن المائي في مركز ترابط الماء-الطاقة-الغذاء، إذ لا يمكن دون الأمن المائي تحقيق الأمن الغذائي وأمن الطاقة والحفاظ عليهما.
- ينبغي تعزيز المعارف المتعلقة بفوائد وفرص استخدام المياه العادمة المعالجة، فضلاً عن القدرة على هذا الاستخدام، وينبغي تطبيق الأنظمة على الصناعات تطبيقاً صارماً يكفل إنفاذ معالجة المياه العادمة قبل تصريفها في الشبكات العامة أو في الطبيعة.
- يعتمد استخدام المياه غير التقليدية لتعزيز توفر المياه على كل من الاستدامة المالية والبيئية وتكلفة الطاقة وتوفرها. وعليه، ينبغي اعتماد منظور ترابط الماء-الطاقة-الغذاء لدى الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة التي يمكن أن تخلق فرص عمل خضراء، خاصة للشباب.
- ينبغي دعم استخدام موارد المياه غير التقليدية في البلدان التي تعاني ندرة المياه، وذلك عبر نقل التكنولوجيا المناسبة إلى المؤسسات ومراكز البحوث الوطنية والإقليمية وتمويلها وتنمية قدراتها.
- ينبغي أن تشمل السياسات العامة ترويج إنتاج واستخدام المياه غير التقليدية وربط هذا الاستخدام بالصحة العامة وإنتاج الأغذية.
- ينبغي تحسين إدارة المياه العادمة البلدية من خلال تعظيم إعادة استخدام المياه العادمة المعالجة في القطاعات المناسبة؛ ووضع الخطط اللازمة لإدارة المخاطر الصحية؛ وتحفيز إعادة استخدام المياه العادمة المعالجة في القطاع الخاص وتعزيز البحث والتطوير في إعادة استخدامها في القطاعات المختلفة؛ وضمان فصل مياه الصرف الصحي الطبية عن مياه الصرف الصحي البلدية؛ وتكثيف البحوث الناشئة في مجال المستحضرات الصيدلانية في المياه العادمة.
- النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه التي توفر موائل للنباتات والحيوانات هامة للتنوع البيولوجي. وعليه، ينبغي توفير البيانات والتقييمات البيئية لرصد تقلص النظم الإيكولوجية للمياه العذبة، مثل الأراضي الرطبة، وضمان استدامة خدماتها.

## المسرّعات

1- تمويل المياه

- هناك حاجة إلى تمويل دولي ميسر لقطاع المياه واستثمارات عامة وخاصة فيه. وينبغي تشجيع الحكومات على تحسين الأطر التنظيمية والبيئية التمكينية واستكشاف نهج جديدة

لتشجيع الاستثمار في البنية التحتية والخدمات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي المستدامة بيئياً، مع ضمان حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي.

• ينبغي دعم قطاع المياه بتعزيز إمكانية الحصول على التمويل المبتكر والمختلط. ومن الأمثلة على ذلك جهود البنك الإسلامي للتنمية للعمل مع المنظمات الخيرية ومع الصندوق الأخضر للمناخ والفرص التي تتيحها مبادرة الإسكوا لمقايضة الديون وتأزر المانحين مقابل العمل المناخي/أهداف التنمية المستدامة.

• ينبغي تحسين التحضير لمشاريع المياه القابلة للتمويل المصرفي من خلال، مثلاً، تقليل الخسائر المتعلقة بالمياه غير المدرة للإيرادات، وتحسين الكفاءة الفنية والمالية، وتعزيز الحوكمة، وزيادة الشفافية، مع مراعاة الحاجة إلى استرداد التكاليف وضمان إشراك الفئات الهشة.

• ينبغي تعزيز تشغيل وصيانة وكفاءة المرافق لتحسين جدارتها الائتمانية.

• ينبغي تشجيع انخراط القطاع الخاص عبر تحسين رصد البيانات والإبلاغ عنها وتعزيز ثبوت استرداد التكاليف و ضمانات الائتمان.

• ينبغي تشجيع التعاون بين المانحين الثنائيين والمصارف الخاصة لتحسين المنح/الائتمانات/الموارد البشرية دعماً لتقديم خدمات المياه.

• ينبغي توجيه التمويل إلى مشاريع تستجيب استجابة أفضل لأولويات المياه على المستوى الوطني.

• ينبغي دعم البلدان، لا سيما تلك التي تعيش أوضاعاً هشة أو حالات نزاع، في الحصول على فرص التمويل وضمان الاستدامة المالية للمشاريع.

• يمكن زيادة تمويل مشاريع المياه عن طريق توأمة أهداف المياه مع أهداف إنمائية أخرى تتعلق بالصحة وحقوق الإنسان والأمن الغذائي والقدرة على الصمود إزاء تغير المناخ.

• ينبغي دمج آليات التمويل المستدام والتنظيم والرصد والإبلاغ والصيانة في برامج المشاريع المتعلقة بالمياه.

• في ما يتعلق بالتمويل المناخي لقطاع المياه:

○ يجب السعي إلى زيادة عدد الوكالات المعتمدة في المنطقة المؤهلة للنفوذ إلى صناديق المناخ المتعددة الأطراف.

○ هناك حاجة إلى مزيد من تمويل العمل المناخي لأغراض التكيف، وتحديدًا التكيف المتعلق بالمياه، وينبغي أن يتخذ هذا التمويل شكل منح وليس ديوناً.

○ ينبغي توجيه المزيد من التمويل نحو التكنولوجيات الذكية والموارد المائية غير التقليدية.



- ينبغي تشجيع الجهات المانحة والصناديق العالمية على تقليل الوقت اللازم لاستعراض المشاريع وصرف الأموال، فالرصد والإشراف خلال تنفيذ المشاريع، رغم فائديتهما، قد يؤديان، إذا كانا معقدين ومرهقين، إلى زيادة تكاليف التنفيذ.
- ينبغي إعطاء الأولوية لتمويل أكثر البلدان عرضة للمخاطر في المنطقة؛ وتحديداً المناطق الأكثر تأثراً بتغير المناخ.

## -2- البيانات الهادفة إلى تنوير عملية صنع القرار والرصد والتنفيذ

- لتحسين عملية صنع القرار، ينبغي تحسين توفر البيانات وإمكانية الحصول عليها وتشاركتها، لا سيما في سياق المياه العابرة للحدود. ويمكن أن يدعم التعاون عبر المناطق والبلدان زيادة تبادل البيانات والحصول عليها.
- ينبغي إنشاء منصات وطنية وإقليمية لبيانات المياه لإرشاد إدارة المياه.
- ينبغي في إدارة موارد المياه تشجيع استخدام التكنولوجيات الجديدة، كرصد الأرض والبيانات الضخمة، إلى جانب تحسين تحليل البيانات، كما ينبغي تشجيع اعتماد التعلم العميق والذكاء الاصطناعي.
- يمكن إنشاء نُظُم معلومات إدارية ونُظُم دعم قرار على مستوى وطني متكامل شامل لرصد ونمذجة قطاع المياه ودعم صنع القرار، مع الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة في جميع جوانب المعلوماتية المائية.
- ينبغي استخدام الاستشعار عن بُعد لدعم إدارة المخاطر، ولا سيما إدارة مخاطر الكوارث، وكما في رصد النُظُم الإيكولوجية المتعلقة بالمياه.

## -3- الابتكار

- من الضروري تعزيز بيئة تمكينية للابتكار والحصول على التكنولوجيا وإشراك القطاع الخاص في قطاع المياه.
- لا يقتصر الابتكار على التكنولوجيا، بل يتعلق أيضاً بالمعرفة.
- المياه لتوفير وظائف: لتشجيع رواد الأعمال الشباب، من الضروري تمويل الشركات الناشئة.
- للتقليل من مخاطر الكوارث، ينبغي تشجيع الابتكار في مراكز ومؤسسات الإنذار المبكر.
- بينما يتطلب الابتكار تكثيف البحث والتطوير وإقامة الروابط عبر القطاعات، فإنه ينبغي أن يستفيد أيضاً من الحلول المحلية ومعارف الشعوب الأصلية. وعلاوة على ذلك، هناك فرص لحلول محلية في صناعة تحلية المياه لخفض التكاليف.
- يمكن أن يساعد القطاع الخاص في الابتكار والتوسيع والنشر والتعميم.

- يمكن تحسين إدارة موارد المياه السطحية والجوفية من خلال ابتكارات في مجال الحوكمة.

#### 4- تنمية القدرات وشبكات المعارف الإقليمية

- يدعم التعاون الإقليمي والشراكات الإقليمية تحقيق أهداف العقد الدولي للعمل من أجل الماء. وفي ما يتعلق بتعبئة الموارد، يوطد استغلال المزايا النسبية للشركاء التآزر في ما بينهم، كما أنه وسيلة فعالة لتعميم المبادرات والتدخلات المتعلقة بالمياه، فضلاً عن تعزيز الكفاءة والأثر.
- ينبغي أن يبدأ التنقيف والمعرفة حول المياه في سن مبكرة، بما في ذلك تدريب الشباب حول المياه الجوفية.
- ينبغي تنفيذ برامج تنمية القدرات التي تزود الشركات الناشئة بمهارات تنظيم المشاريع والتمويل والتسويق، فضلاً عن التدريب الفني حول إدارة الطلب على المياه والتكنولوجيات الموفرة للمياه.
- ينبغي تنمية القدرات في مجال دبلوماسية المياه.
- لتعزيز المعرفة والابتكار، هناك حاجة إلى التدريب في مختلف المجالات المتعلقة بالمياه.
- ينبغي تدريب المزارعين على نُظم الري الحديثة والفعّالة، مثلاً من خلال إنشاء خدمات استشارية في مجال الري.

#### المبادرات والالتزامات

قدمت الدول العربية مبادرات والتزامات لتحقيق الأهداف والمقاصد المتعلقة بالمياه المتفق عليها دولياً، بما في ذلك أهداف ومقاصد خطة التنمية المستدامة 2030. وهذه البلدان هي: الإمارات العربية المتحدة وتونس والجزائر والجمهورية العربية السورية والسودان والعراق وعمان ودولة فلسطين والكويت وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن.